



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وسلاطات

الإدارة والتحرير الإمالة العامة للحكومة الطبم والاشترابات ادارة الطبعة الرسمية 7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك . الجزائر الهاتف : 15-18-63 الى 17 ج ج ب 30 - 3200	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	مئة	مئة	6 افهرو	مئة	
	80 دج	50 دج	80 دج	50 دج	
	150 دج	100 دج	20 دج		
	بما فيها نفقات الاوصال				

لنن النسخة الاصلية : 1,00 دج ولنن النسخة الاصلية وترجمتها 2,00 دج ولنن العدد للسنتين السابقة : 1,50 دج وكسلم الهاوس مجانا للمشتركن .
الطلوب منهم اوصال لانف الورق الاخر : عند تجديد اشتراباتهم : والاعلاه بمطالهم . يؤدو عن نفم لعدان 1,50 دج ولنن النسخة الاصلية : 1,50 دج للنسخة .

فهرس

رئاسة الجمهورية

قرارات مؤرخة في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 تتضمن حركة في سلك المتصرفين .
1279

قرار مؤرخ في 23 رمضان عام 1400 الموافق 4 غشت سنة 1980 يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 25 يوليو سنة 1980 والمتضمن اجراء مسابقة على

اتفاقات دولية

مرسوم رقم 80 - 203 مؤرخ في 12 شوال عام 1400 الموافق 23 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على المعاهدة القنصلية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة البلجيكية، الموقعة بمدينة الجزائر في 17 مايو سنة 1979 .
1263

فهرس (تابع)

قران مؤرخ في 17 رمضان عام 1400 الموافق 29 يوليو
سنة 1980 يتضمن قائمة المترشحين الناجحين في
المسابقة الداخلية للالتحاق بسلك مفتشى
الجمارك. I287

وزارة الاسكان والتعمير

مقرن وزارى مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400
الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين
برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في
ولاية الاصنام. I288

مقرن وزارى مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400
الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين
برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في
ولاية أم البواقي. I288

مقرن وزارى مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400
الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين
برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في
ولاية تيارت. I289

مقرن وزارى مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400
الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين
برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في
ولاية جيجل. I290

وزارة التعليم والبحث العلمى

قران مؤرخ في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو
سنة 1980 يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقه
بمركز الخدمات الجامعية في الجزائر
الوسطى ونوعيتها. I291

قران مؤرخ في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو
سنة 1980 يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقه
بمركز الخدمات الجامعية في الحراش
ونوعيتها. I292

قران مؤرخ في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو
سنة 1980 يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقه
بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية
بوهران. I293

أساس الاختبارات للالتحاق بسلك
المصرفين. I279

قران مؤرخ في 23 رمضان عام 1400 الموافق 4 غشت
سنة 1980 يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 25
يوليو سنة 1980 والمتضمن اجراء امتحان مهنى
للادماج فى سلك المصرفين. I281

وزارة الداخلية

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية
الاعضاء الخاصة بأسلاك المديرية العامة
للمواصلات الوطنية. I282

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيـم
الخاصة بمهندسى التطبيق في المواصلات. I284

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيـم
الخاصة بمفتشى المواصلات. I284

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيـم
الخاصة بمراقبى المواصلات. I285

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيـم
الخاصة بالاعوان التقنيين المتخصصين فى
المواصلات. I285

قران مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو
سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيـم
الخاصة بالاعوان التقنيين فى المواصلات. I285

وزارة المالية

قران وزارى مشترك مؤرخ في 21 رمضان عام 1400
الموافق 2 غشت سنة 1980 يتضمن اجراء
مسابقة على أساس الشهادات للتميين فى سلك
المهندسين التطبيقيين فى مسح الاراضى. I285

اتفاقات دولية

معاهدة قنصلية

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

المملكة البلجيكية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة مملكة بلجيكا،

ورغبة منهما في تسوية العلاقات بين الدولتين والمساهمة بهذه الصفة في تنمية روابطهما الودية،

واعتبارا لمصادقة الطرفين على معاهدة فيينا حول العلاقات القنصلية المؤرخة في 24 أبريل 1963، وتأكيذا منهما لاستمرار ترتيبات تلك المعاهدة في تسيير المسائل التي لم تحل بوضوح في المعاهدة الحالية،

ورغبة منهما في تحديد الاختصاصات القنصلية، وبهذه الصفة تسهيل حماية حقوق ومصالح الاشخاص الطبيعية والمعنوية، من رعايا الطرفين المتعاقدين في كل من ترابهما.

اتفقتا على الاحكام التالية :

الفصل الاول

تعريف

المادة الاولى

تدل من أجل هذه المعاهدة، العبارات التالية

على :

أ - «الدولة الباعثة» على الطرف المتعاقد الذي

يعين الموظفين القنصليين،

مرسوم رقم 80 - 203 مؤرخ في 12 شوال عام 1400

الموافق 23 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على

المعاهدة القنصلية المبرمة بين الجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة

البلجيكية، الموقعة بمدينة الجزائر في 17 مايو

سنة 1979.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

- وبعد الاطلاع على المعاهدة القنصلية المبرمة

بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

والمملكة البلجيكية، الموقعة بمدينة الجزائر في 17

مايو سنة 1979،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على المعاهدة القنصلية

المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية والمملكة البلجيكية، الموقعة في 17 مايو سنة

1979، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 شوال عام 1400 الموافق

23 غشت سنة 1980.

الشاذلي بن جديد

م - «الارشيف القنصلي» على كل الاوراق والوثائق، والمراسلات، والكتب، والافلام، والاشربة المغناطيسية، وسجلات المركز القنصلي، وكذلك أدوات الشفرة، وخزائن الفهارس، والاثاث المستعمل لحمايتها والاحتفاظ بها،

ن - «باخرة الدولة الباعثة» على كل مركب خاص بالملاحة البحرية والنهرية المقيد أو المسجل طبقا لتشريع الدولة الباعثة، بما في ذلك البواخر التي تملكها تلك الدولة ماعدا البواخر الحربية،

ص - «مركب جوى للدولة الباعثة» على كل طائرة مقيدة أو مسجلة في تلك الدولة ماعدا الطائرات العسكرية،

ع - «مراسلات المركز القنصلي الرسمية» على كل المراسلات المتعلقة بمركز قنصلي وبمهامه.

الفصل الثاني

انشاء مراكز قنصلية وتعيين الموظفين والمستخدمين القنصليين وممارسة المهام القنصلية

المادة الثانية

1 - لا يقام مركز قنصلي على تراب دولة الاقامة الا بموافقة تلك الدولة،

2 - تحدد الدولة الباعثة مقر المركز القنصلي ورتبته ودائرتة القنصلية وتطرح ذلك على دولة الاقامة للموافقة،

3 - لا تستطيع الدولة الباعثة القيام فيما بعد بتغييرات على مقر المركز القنصلي الا بعد موافقة دولة الاقامة،

4 - تتحتم الموافقة الصريحة والمسبقة في حالة فتح مكتب لاحق بالمركز القنصلي ان كان موجودا خارج مقر المركز القنصلي.

ب - «دولة الاقامة» على الطرف المتعاقد الذي يمارس على ترابه الموظفون القنصليون مهامهم القنصلية،

ج - «المركز القنصلي» على كل قنصلية عامة أو قنصلية أو نيابة قنصلية،

د - «الدائرة القنصلية» على التراب الممنوح لمركز قنصلي ليمارس فيه المهام القنصلية،

هـ - «رئيس المركز القنصلي» على الشخص المكلف بالقيام بهذه الصفة،

و - «الموظف القنصلي» على كل شخص، بما في ذلك رئيس المركز القنصلي، كلف بالمهام القنصلية بصفته قنصلا عاما أو قنصلا أو نائب قنصل،

ز - «المستخدم القنصلي» على كل شخص مستخدم في المصالح الادارية والتقنية التابعة للمركز القنصلي،

ح - «عضو موظفي الخدمة» على كل شخص ملحق بالخدمة المنزلية في مركز قنصلي،

ط - «عضو المركز القنصلي» على الموظفين القنصليين والمستخدمين القنصليين وأعضاء موظفي الخدمة،

ي - «عضو الموظفين القنصليين» على الموظفين القنصليين غير رئيس المركز القنصلي والمستخدمين القنصليين وأعضاء موظفي الخدمة،

ك - «عضو الموظفين الخاصين» على كل شخص مستخدم في خدمة خاصة لعضو مركز قنصلي،

ل - «المباني القنصلية» على المباني أو أجزاء منها والقطع الترابية التابعة لها - تستعمل خصيصا للاغراض القنصلية، مهما كان مالكاها.

وبكل تغيير في حالتهم أثناء مهمتهم في المركز القنصلي ،

(ب) بالوصول والمغادرة النهائية لكل شخص من أسرة عضو في المركز القنصلي يعيش معه في منزله، وكذلك في حالة ما اذا أصبح الشخص عضوا في تلك الاسرة أو انتهت عضويته ،

(ج) بالوصول والمغادرة النهائية لاعضاء الخدمة الخاصة وكذلك بانتهاء استخدامهم على هذه الصفة،

(د) بتوظيف وطرده أشخاص مقيمين في دولة الاقامة كانوا أعضاء في المركز القنصلي أو أعضاء الخدمة الخاصة يتمتعون بالحقوق في الامتيازات والحصانات .

2 - ان كل وصول أو مغادرة نهائية لاشخاص يجب أن تكون محل اشعار مسبقا كلما أمكن ذلك .

المادة السادسة

لا يتحتم على دولة الاقامة بعد رفض قبول موظف قنصلي أو عضو من موظفي الخدمة أو عند طلب استدعائه، أن تدلي بأسباب ذلك للدولة الباعثة .

المادة السابعة

1 (I) يستطيع الموظفون الدبلوماسيون الاعضاء في البعثة الدبلوماسية التابعة للدولة الباعثة في دولة الاقامة، وكذلك الموظفون القنصليون، أن يقوموا مؤقتا كمسيرين بالنيابة، بمهام رئيس مركز قنصلي توفي أو استدعى أو تعطل عن العمل بسبب مرض أو أي سبب آخر ،

2 (I) يستطيع المسيرون بالنيابة للمركز القنصلي أن يمارسوا مهامهم بعد اشعار السلطات المختصة في دولة الاقامة، وأن يستفيدوا من أحكام المعاهدة الحالية في انتظار استئناف رئيس المركز مهامه، أو تعيين رئيس مركز قنصلي جديد ،

3 (I) يمكن قبول شخص لا هو موظف دبلوماسي ولا هو موظف قنصلي للدولة الباعثة، كمسير بالنيابة، شريطة أن توافق دولة الاقامة على ذلك،

المادة الثالثة

1 - تسمح حكومة دولة الاقامة لرئيس المركز القنصلي بممارسة مهامه طبقا للقواعد والاجراءات المعمول بها في تلك الدولة وبعد تقديم رسالة اعتماد أو وثيقة مماثلة .

(أ) وتمنح براءة الاعتماد التي تشير الى مقرر ورتبة ودائرة المركز القنصلي من دون تأخير وبلامصاريف .

وفي انتظار منح براءة الاعتماد من الممكن أن يسمح لرئيس المركز مؤقتا بممارسة مهامه والاستفادة من أحكام المعاهدة الحالية ،

(ب) فان كان الموظفون غير رؤساء مراكز، تاذن دولة الاقامة لهؤلاء بممارسة مهامهم بمجرد تعيينهم وبدون اشعار بذلك .

2 - لا ترفض براءة الاعتماد ولا تسحب الا لاسباب خطيرة، ولا يتحتم على الدولة التي ترفض منح براءة الاعتماد أن تشعر الدولة الباعثة بأسباب رفضها وكذلك في حالة قبول أو طلب استدعاء موظفين قنصليين هم غير رؤساء المراكز .

المادة الرابعة

يتحتم على دولة الاقامة بمجرد قبولها رئيس المركز ولو مؤقتا لممارسة مهامه، أن تشعر في الحين السلطات المختصة في الدائرة القنصلية بذلك، ويتحتم عليها أيضا أن تتأكد من اتخاذ الاجراءات اللازمة حتى يستطيع رئيس المركز القنصلي أن يقوم بواجبات مهنته، وأن يتمتع بالمعاملة المنصوص عليها في احكام ترتيبات المعاهدة الحالية .

المادة الخامسة

1 - تشعر وزارة شؤون خارجية دولة الاقامة أو السلطات المكلفة من طرفها :

(أ) بوصول أعضاء المركز القنصلي بعد تعيينهم في المركز وبمغادرتهم اياه نهائيا أو العاء مهامهم

ولا بد لدولة الاقامة أن تساعد المركز القنصلي عند الحاجة في الحصول على مساكن ملائمة لاجزاء المركز.

المادة الحادية عشرة

(1) لا تكون المباني القنصلية أو أثاثها وأموالها المركز القنصلي، وكذلك وسائل نقله، معرضة لأي وجه من وجوه الحجز،

(2) لا تعفى تلك المباني من قرار نزع الملكية الجبرى من أجل الدفاع الوطنى أو المصلحة العمومية وذلك طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة، فان نزع الملكية الجبرى ضرورى للاغراض المذكورة، وفى حالة ما اذا كانت تلك المباني ملكا للدولة الباعثة تدفع لهذه تعويضا فوريا وملائما فعليا.

وتتخذ دولة الاقامة ترتيبات لتسهيل على الدولة الباعثة المالكة أو المؤجرة للمباني، اقامة مركز جديد متفادية فى ذلك عرقلة ممارسة المهام القنصلية مهما كان الحال.

المادة الثانية عشرة

لا تنتهك مباني القنصلية ومقر سكنى رئيس المركز القنصلي، ولا يسمح لسلطات دولة الاقامة بالدخول فيها الا بموافقة صريحة من رئيس المركز القنصلي أو شخص معين من طرفه أو من طرف رئيس البعثة الدبلوماسية التابعة للدولة الباعثة. وتعتبر الموافقة محصلا عليها على كل حال عند نشوب حريق أو حدوث نكبة أخرى تستلزم تدابير حماية حالية. على دولة الاقامة واجب خاص فى اتخاذ كل التدابير الملائمة للحفاظ على المباني القنصلية من هجوم أو ضرر يلحقها أو احتلال أمن المركز القنصلي أو المس بكرامته.

المادة الثالثة عشرة

يمكن وضع شعار الدولة الباعثة يحمل كتابة ملائمة تشير الى المركز القنصلي فى لغة أو لغتي الدولة الباعثة ودولة الاقامة، على البناية أو على

(4) عندما تعين الدولة الباعثة عضوا من الموظفين الدبلوماسيين مسييرا بالنيابة حسب الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة، يستمر ذلك العضو فى التمتع بالامتيازات أو الحصانات الدبلوماسية.

الفصل الثالث

تسهيلات وامتيازات وحصانات

المادة الثامنة

للدولة الباعثة، طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة، الحق فى شراء وامتلاك عمارة لازمة لمركز قنصلي، أو مقر سكن رسمى لموظف قنصلي على تراب تلك الدولة.

وللدولة الباعثة الحق فى تشييد مبان ومرافق لها ضرورية للاغراض المذكورة أعلاه، فوق قطع أرضية تملكها، شريطة أن تراعى قوانين ونظم البناء والعمران المطبقة على المنطقة التى توجد فيها تلك القطع الأرضية.

المادة التاسعة

ان المباني القنصلية ومقر سكن رئيس المركز التى تملكها أو تستأجرها الدولة الباعثة، معفاة من كل الضرائب والرسوم مهما كانت نوعيتها وطنية أو اقليمية أو بلدية، مالم تكن رسوما قبضت مقابل القيام بخدمات خاصة.

ان الاعفاء الجبائى المشار اليه فى الفقرة السابقة من هذه المادة لا ينطبق على هذه الحالات طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة وتترتب على الشخص المتعاقد مع الدولة الباعثة، وهذا طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة.

المادة العاشرة

تمنح دولة الاقامة كل التسهيلات للمركز القنصلي للقيام بمهامه، فلا بد أن تسهل دولة الاقامة للدولة الباعثة اما شراء المباني اللازمة لمركزها القنصلي على ترابها وفى اطار قوانينها ونظمها، أو تساعد فى الحصول على مبان بطريقة أخرى.

والوثائق أو الأشياء المخصصة للاستعمال الرسمي للمركز ،

(5) لا بد أن يحمل مرافق البريد القنصلي وثيقة رسمية تشهد له بصفته، وتدل على عدد الطرود التي تتألف منها الحقيقية القنصلية ولا يصح أن يكون مرافق البريد مواطنا من دولة الاقامة أو مقيما دائما فيها ما لم يكن مواطنا من الدولة الباعثة وسمحت بكل ذلك دولة الاقامة، ويتمتع مرافق البريد بحماية دولة الاقامة في ممارسة مهامه ، كما يتمتع بصيانة شخصه ولا يخضع لاي وجه من وجوه القاء القبض عليه أو اعتقاله ،

(6) تستطيع الدولة الباعثة أو بعثاتها الدبلوماسية ومراكزها القنصلية أن تعين مرافقين مخصصين للبريد القنصلي .

وفي هذه الحالة تطبق كذلك ترتيبات الفقرة الخامسة من هذه المادة، شريطة أن ينتهى تطبيق الحصانات المنصوص عليها فيها بمجرد تسليم المرافق الحقيقية القنصلية المكلف بها الى صاحبها .

(7) يمكن تسليم الحقيقية القنصلية الى قائد باخرة أو طائرة تجارية تصل حتما الى نقطة أذن لها بالدخول فيها، ولا بد أن يكون ذلك القائد حاملا لوثيقة رسمية تدل على عدد الطرود التي تتكون منها الحقيقية - غير أنه لا يعتبر بريدا قنصليا، ويستطيع المركز القنصلي باتفاق مع السلطات المختصة أن يبعث أحد أعضائه ليستلم مباشرة وبكل حرية الحقيقية من يد قائد الباخرة أو قائد الطائرة .

المادة السادسة عشرة

(1) يستطيع المركز القنصلي على تراب دولة الاقامة ان يقبض الحقوق والرسوم التي تنص عليها قوانين ونظم الدولة الباعثة مقابل تسليم الوثائق القنصلية ،

(2) تعفى المبالغ المقبوضة مقابل الحقوق والرسوم المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة، وكذلك الوصولات المتعلقة بها، من كل الضرائب والرسوم في دولة الاقامة .

السياج الخارجى منها وكذلك على مقر سكن رئيس المركز القنصلي .

ويستطيع رئيس المركز القنصلي علاوة على ذلك، وضع علم الدولة الباعثة على وسائل النقل عند استعمالها لحاجيات المصلحة .

المادة الرابعة عشرة

ان الارشيف والوثائق القنصلية مصنونة في كل وقت وفي كل مكان وجدت فيه .

المادة الخامسة عشرة

(1) تؤمن دولة الاقامة وتحمى حرية اتصالات المركز القنصلي لكل الاغراض الرسمية ويستطيع المركز القنصلي فى الاتصال بالحكومة والبعثات الدبلوماسية، والمراكز القنصلية الاخرى التابعة للدولة الباعثة، أن تستعمل كل وسائل الاتصالات الملازمة بما فيها الدبلوماسية أو القنصلي . والحقيقة الدبلوماسية والقنصلية والبرقيات بالرموز كانت أو بالارقام، ولا يستطيع المركز القنصلي على كل حال اقامة أو استعمال جهاز ارسال راديو، الا بموافقة دولة الاقامة ،

(2) ان مراسلات المركز القنصلي الرسمية مصنونة ،

(3) لا يجوز فتح الحقيقية القنصلية أو حجزها غير انه فى حالة ما اذا كانت للسلطات المختصة فى دولة الاقامة، أسباب جدية تبعث على الشك فى ان الحقيقية تشتمل على اشياء أخرى غير مراسلة أو وثائق أو أشياء أشير اليها فى الفقرة الرابعة من هذه المادة فانها تستطيع عند ذلك طلب فتح الحقيقية بمحضر ممثل مأذون من طرف الدولة الباعثة، فان رفضت سلطات تلك الدولة هذا الطلب، تعاد الحقيقية الى مصدرها الاصلى ،

(4) لا بد أن تحمل الطرود التي تتألف منها الحقيقية علامات خارجية ظاهرة تدل على صيغتها ، ولا تحتوى تلك الطرود الا على المراسل الرسمية

المادة السابعة عشرة

تعامل دولة الإقامة، الموظفين القنصليين بالاحترام الذى يستحقونه، وتتخذ كل الاجراءات الملائمة لمنع كل مساس بشخصهم وحريتهم وكرامتهم.

المادة الثامنة عشرة

(I) لا يمكن أن يوضع الموظفون القنصليون، فى حالة اعتقال أو حبس احتياطى، الا فى حالة ارتكاب جريمة تستوجب عقوبة تحرمه من الحرية لمدة خمس سنوات على الاقل حسب تشريع دولة الإقامة، وبعد قرار من السلطة القضائية المختصة،

(2) لا يحبس الموظفون القنصليون، باستثناء الحالة المشار اليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة، ولا يحرمون بأى وجه من حرّيتهم الشخصية الا تنفيذاً لقرار قضائى نهائى،

(3) عند اتخاذ اجراءات جنائية ضد موظف قنصلى، يجب عليه أن يمثل أمام السلطات المختصة، غير أن هذه الاجراءات لا بد أن تسير مع مراعاة كل الاعتبارات الواجبة، فى حق الموظف القنصلى من أجل مركزه الرسمى، وبكيفية لاتزعج، أقل ما يمكن، ممارسة المهام القنصلية، باستثناء الحالة المشار اليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة، واذا أصبح من الضرورى فى الظروف المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من نفس هذه المادة وضع الموظف القنصلى فى حالة حبس احتياطى فلا بد أن تفتح الاجراءات الموجهة ضده فى أقرب وقت.

المادة التاسعة عشرة

وفى حالة اعتقال عضو من الموظفين القنصليين أو حبسه احتياطياً أو ملاحقته جنائياً، يجب على دولة الإقامة اخطار رئيس المركز القنصلى فى أقرب واذا كان هذا الاخير هو المقصود فلا بد أن تشعر دولة الإقامة بذلك، الدولة الباعثة بالطريقة الدبلوماسية.

المادة العشرون

(I) لا يخضع الموظفون القنصليون، والمستخدمون القنصليون، للتقاضى أمام السلطات

القضائية والادارية فى دولة الإقامة، من أجل أعمال قاموا بها أثناء القيام بالمهام القضائية، (2) غير أن أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة لا تطبق فى حالة دعوى مدنية:

(أ) ناتجة عن اتفاق عقده موظف أو مستخدم قنصلى، ولم يبرمه صراحة أو ضمناً كوكيل عن الدولة الباعثة،

(ب) مرفوعة من شخص بسبب ضرر ناتج عن حادث طرأ فى دولة الإقامة، تسببت فيه سيارة أو باخرة أو طائرة أو أى وسيلة نقل أخرى.

المادة الواحدة والعشرون

(I) يمكن استدعاء أعضاء المركز القنصلى كشهود أثناء اجراءات قضائية أو ادارية، ولا يصح للمستخدمين القنصليين وأعضاء موظفى الخدمة الامتناع عن الجواب كشهود الا فى الحالات المشار اليها فى الفقرة الثالثة من هذه المادة، وان امتنع موظف قنصلى من أداء الشهادة فلا يطبق عليه أى اجراء قمعى أو عقوبة أخرى،

(2) لا بد للسلطات التى تطلب الشهادة أن تتجنب ازعاج الموظف القنصلى فى القيام بمهامه، وتستطيع أن تسجل شهادته فى مقر سكناه أو فى المركز القنصلى أو تكتفى بتصريح مكتوب منه كلما أمكن ذلك،

(3) لا يتحتم على أعضاء المركز القنصلى، بما فيهم هؤلاء المواطنون المقيمون الدائمون فى دولة الإقامة، أداء شهادة عن وقائع تتعلق بالقيام بمهامهم والاستشاد بالمراسلات والوثائق الرسمية الخاصة عن تلك الاحداث، ولهم أيضاً الحق فى الامتناع عن أداء الشهادة كخبراء فى القانون الوطنى للدولة الباعثة.

المادة الثانية والعشرون

(I) تستطيع الدولة الباعثة، أن تتنازل عن امتيازات وحصانات عضو من أعضاء المركز القنصلى الواردة فى المواد 18، 20، 21،

أ - الضرائب غير المباشرة بحيث تكون عادة مندرجة في أسعار البضائع أو الخدمات ، مع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين (26) ،

ب - الضرائب والرسوم المستحقة على الاملاك العقارية الخاصة الموجودة على تراب دولة الإقامة ،

ج - رسوم الميراث والتحويل المنصوص عليها في دولة الإقامة مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين ،

د - الضرائب والرسوم المستحقة على المداخل الخاصة بما فيها أرباح الرأس المال التي موردها في دولة الإقامة ، وكذلك ضرائب رأس المال مقطوعة من استثمارات في مؤسسات تجارية ومالية كائنة في دولة الإقامة ،

هـ - الضرائب والرسوم التي تقبض أجرة عن خدمات خاصة قد أنجزت ،

و - حقوق التسجيل وقلم الكتاب والرهن والطوابع .

(2) يعفى أعضاء موظفي الخدمة من الضرائب والرسوم الواجبة في حق الرواتب التي يتقاضونها من الدولة الباعثة مقابل الخدمات التي يقومون بها للمركز القنصلي .

(3) لا بد لأعضاء المركز القنصلي الذين يستخدمون اشخاصا لاتعفى رواتبهم واجورهم من ضريبة الدخل في دولة الإقامة ، أن يحترموا الالتزامات التي تنص عليها قوانين ونظم تلك الدولة في حق المستخدمين في مادة دفع الضريبة على الدخل .

المادة السادسة والعشرون

(1) تسمح دولة الإقامة ، حسب الأحكام التشريعية التي توافق عليها ، بالاستيراد والتصدير من جديد ، وتمنح الاعفاء عن كل الحقوق الجمركية والرسوم والاتاوى المرتبطة الاخرى ، ماعدا

(2) يكون التنازل دائما صريحا وتشعر به دولة الإقامة كتابيا ،

(3) اذا قام موظف قنصلي أو مستخدم قنصلي باجراءات قضائية في مادة يتمتع فيها بالحصانة المدلية طبقا للمادة العشرين ، فلا يقبل منه التمسك بالحصانة العدلية اتجاه كل طلب مقابل ومتصل مباشرة بالدعوى الرئيسية ،

(4) ان التنازل عن الحصانة القضائية في دعوى مدنية أو ادارية ، لا يفترض تنازلا عن الحصانة فيما يتعلق باجراءات تنفيذ الحكم الذي يستلزم تنازلا منفصلا .

المادة الثالثة والعشرون

يعفى الموظفون القنصليون ، والمستخدمون القنصليون ، وحتى أفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم في منازلهم ، من كل الالتزامات المنصوص عليها في قوانين ونظم دولة الإقامة والخاصة بتسجيل الاجانب ومنح رخص الإقامة .

المادة الرابعة والعشرون

(1) يعفى أعضاء المركز القنصلي أثناء القيام بخدماتهم للدولة الباعثة ، من كل الالتزامات التي تنص عليها قوانين ونظم دولة الإقامة المتعلقة برخص العمل عند استعمال اليد العاملة الاجنبية ،

(2) يعفى أعضاء الخدمة الخاصة بالموظفين القنصليين والمستخدمين القنصليين من الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الحالية ، ما لم يمارس أية مهنة خاصة أخرى ذات دخل في دولة الإقامة .

المادة الخامسة والعشرون

(1) يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وكذلك أعضاء عائلاتهم الذين يعيشون معهم في منازلهم من كل الضرائب والرسوم الشخصية والحقيقية والوطنية والاقليمية والبلدية باستثناء :

المادة الثامنة والعشرون

يعفى اعضاء المركز القنصلي وافراد اسرهم الذين يعيشون معهم في منازلهم، مالم يكونوا مواطني دولة الاقامة من الخدمة العسكرية في تلك الدولة .
ويعفون كذلك من كل اداء آخر مفروض لفائدة المصلحة العامة شريطة الا يكونوا مواطني دولة الاقامة او مقيمين دائمين فيها .

المادة التاسعة والعشرون

(1) يتمتع كل عضو مركز قنصلي، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية بمجرد دخوله تراب دولة الاقامة للالتحاق بمنصبه، وبمجرد مباشرة مهامه في المركز القنصلي، ان كان موجودا من قبل في ذلك التراب ،

(2) يتمتع أفراد أسرة عضو مركز قنصلي يعيشون معه في منزله، وكذلك أعضاء موظفي خدمته، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية ابتداء من آخر التواريخ التالية : من التاريخ الذي يبتدئ فيه عضو المركز القنصلي المذكور التمتع بالامتيازات والحصانات طبقا للفقرة الاولى من هذه المادة، أو من تاريخ دخول أفراد الاسرة تراب دولة الاقامة أو من التاريخ الذين أصبحوا فيه أعضاء في تلك الاسرة أو من بين موظفي الخدمة ،

(3) ينتهى عادة بانتهاء مهام عضو في مركز قنصلي، التمتع بالامتيازات والحصانات في حقه وحق أفراد عائلته الذين يعيشون معه في منزله وأفراد موظفي خدمته في أول التاريخين الآتيين :

في الوقت الذي يفادر فيه الشخص المعنى تراب دولة الاقامة، أو عند انتهاء أجل معقول منح له لذلك الغرض . ويستمر التمتع حتى ذلك الحين، ولو كان هذا في حالة نزاع مسلح - وفيما يتعلق بالاشخاص المشار اليهم في الفقرة الثانية من هذه المادة، ينتهى تمتعهم بامتيازاتهم وحصاناتهم، بمجرد خروجهم من العضوية العائلية أو ينقطعون

مصاريف الخزن والنقل والمصاريف الخاصة بخدمات مماثلة وذلك من أجل :

أ - الممتلكات الخاصة بالاستعمال الرسمي في المركز القنصلي ،

ب - الممتلكات المعدة للاستعمال الشخصي للموظف القنصلي وافراد اسرته الذين يعيشون معه في منزله، بما في ذلك الاثاث الخاص باقامته، ولا بد الا تتجاوز المواد الغذائية الكميات اللازمة للاستعمال المباشر من طرف المعنيين .

(2) يتمتع المستخدمون القنصليون بالامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في جزء (ب) من الفقرة الاولى من هذه المادة، عن جميع الاشياء المستوردة وذلك في المرة الاولى من اقامتهم .

(3) يعفى المتاع الشخصي الذي يرافق الموظفين القنصليين وافراد أسرهم الذين يعيشون معهم في منازلهم، من التفتيش الجمركي ولا يخضع لهذا التفتيش، الا اذا كانت هناك اسباب جدية توحى بوجود أشياء فيه غير منصوص عليها في جزء « ب » من الفقرة الاولى من هذه المادة، أو أشياء تمنع قوانين ونظم دولة الاقامة تصديرها، أو أشياء تخضع لقوانين ونظم الحجز الصحي . ولا يجرى هذا التفتيش الا بحضور الموظف القنصلي أو عضو هائلة المعنى .

المادة السابعة والعشرون

عند وفاة عضو من المركز القنصلي أو فرد من أسرته يعيش معه في بيته، يتحتم على دولة الاقامة :

I - السماح بتصدير ممتلكات الهالك المنقولة باستثناء تلك التي اشترت في دولة الاقامة وهي موضوع منع التصدير وقت الوفاة،

2 - عدم قبض رسوم تركة، وطنية كانت او اقليمية أو بلدية، او رسوم تحويل على المنقولات، وجدت في دولة الاقامة، بوجود المتوفى في تلك الدولة كعضو من المركز القنصلي أو فرد من أسرة عضو من المركز القنصلي .

المادة الثانية والثلاثون

لا ينتفع أعضاء مركز قنصلي، مواطنين كانوا أو مقيمين دائمين في دولة الاقامة، أو يمارسون نشاطا خاصا ذا دخل، وكذلك أفراد عائلاتهم بالتسهيلات والامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذا الفصل.

ولا ينتفع كذلك أفراد عائلة عضو مركز قنصلي، مواطنين كانوا أو مقيمين دائمين في دولة الاقامة، أو يمارسون فيها نشاطا ذا دخل، بالتسهيلات والامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذا الفصل، غير أنه ينبغي لدولة الاقامة أن تطبق تشريعها في حق هؤلاء الاشخاص بكيفية من شأنها ألا تعرقل كثيرا ممارسة مهام المركز القنصلي.

المادة الثالثة والثلاثون

(1) تطبق كذلك أحكام الاتفاقية الحالية بمقدار ما يسمح به مفهومها على القيام بالمهام القنصلية من طرف بعثة دبلوماسية،

(2) تبلغ أسماء أعضاء البعثة الدبلوماسية الذين كلفوا بالقيام بالمهام القنصلية ضمن البعثة، الى وزارة الشؤون الخارجية في دولة الاقامة أو الى السلطة المعنية من قبل تلك الوزارة،

(3) تستطيع البعثة الدبلوماسية عند ممارستها المهام القنصلية أن تتصل :

- أ - بالسلطات المحلية في الدائرة القنصلية،
- ب - بالسلطات المذكورة في دولة الاقامة ان كانت قوانين ونظم وأعراف تلك الدولة، تسمح بذلك أو تسمح به الاتفاقيات الدولية.

(4) ان امتيازات وحصانات أعضاء البعثة الدبلوماسية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ستبقى محددة من قبل قواعد القانون الدولي الخاص بالعلاقات الدبلوماسية.

عن خدمة عضو مركز قنصلي مع العلم أنه اذا كان في نية هؤلاء الاشخاص مغادرة تراب دولة الاقامة بعد أجل معقول، فيظلون يتمتعون بامتيازاتهم وحصاناتهم حتى وقت مغادرتهم،

(4) غير ان الحصانة القضائية تبقى سارية المفعول من دون تحديد أجل فيما يتعلق بالنشاطات التي يقوم بها الموظف القنصلي أو المستخدم القنصلي أثناء القيام بمهامه،

(5) وفي حالة وفاة أحد أعضاء مركز قنصلي فأفراد أسرته الذين يعيشون معه في منزله، سيستمرون في التمتع بالامتيازات والحصانات التي ينتفعون بها الى أول التاريخين التاليين :

تاريخ مغادرتهم تراب دولة الاقامة، أو تاريخ انتهاء أجل معقول منح لهم لهذا الغرض.

المادة الثلاثون

(1) يجب على جميع الاشخاص الذين يتمتعون بالامتيازات والحصانات مع مراعاتها، أن يحترموا قوانين ونظم دولة الاقامة كما يجب عليهم أيضا ألا يتدخلوا في الشؤون الداخلية لتلك الدولة،

(2) لا تستعمل المباني القنصلية لغرض يتعارض والقيام بالمهام القنصلية،

(3) ان أحكام الفقرة السابقة لا تستثنى امكانية فتح مكاتب مؤسسات أو وكالات أخرى في جزء من البناية التي توجد فيها مكاتب المركز القنصلي شريطة أن يكون المكان الذي هيء لتلك المكاتب منفصلا عن الاماكن التي يستعملها المركز القنصلي وفي هذه الحالة لا تعتبر تلك المكاتب بالنسبة لهذه المعاهدة كجزء من المباني القنصلية.

المادة الواحدة والثلاثون

لا بد أن يمثل أعضاء المركز القنصلي لجميع الالتزامات التي تنص عليها قوانين ونظم دولة الاقامة، فيما يتعلق بتأمين مسؤولياتهم المدنية لدى استعمال جميع وسائل النقل.

ب - بالسلطات المركزية المختصة في دولة الإقامة اذا كانت تسمح بذلك قوانين ونظم واعراف دولة الإقامة أو اتفاقية دولية في هذا الميدان.

المادة السادسة والثلاثون

للموظفين القنصليين في دائرتهم القنصلية الحق في :

(1) القيام بتسجيل رعاياهم ومنحهم وثائق لذلك، ويستطيعون طلب مساعدة المقيمين فيها ان لم يكن تشريع تلك الدولة لا يتنافى مع هذه البادرة،
(2) نشر اعلانات عن طريق الصحافة موجهة لرعاياهم وتبليغهم أوامر ووثائق مختلفة صادرة عن الدولة الباعثة، وذلك حينما تكون هذه الاعلانات والاوامر والوثائق متعلقة بالخدمة الوطنية.

المادة لسابعة والثلاثون

للموظفين القنصليين الحق في منح وتجديد وتعديل والغاء :

أ - جوازات السفر ووثائق السفر الاخرى لرعايا الدولة الباعثة ،
ب - تأشيرات ووثائق مناسبة للأشخاص الراغبين في السفر الى الدولة الباعثة او في المرور بها .

المادة الثامنة والثلاثون

للموظفين القنصليين الحق في تحويل الوثائق القضائية، والقضائية الاضافية الموجهة الى رعاياهم، كما لهم الحق في نطاق المادتين : المدنية والتجارية ، في تنفيذ انايات قضائية متعلقة بسماع رعاياهم، وذلك طبقا للاتفاقيات المعمول بها بين الدولتين .

المادة التاسعة والثلاثون

للموظفين القنصليين الحق في :

أ - التصديق على امضاءات ختمت بها كل وثيقة صادرة عن السلطات أو الاعوان العموميين في الدولة الباعثة، او في دولة الإقامة .

الفصل الرابع

المهام القنصلية

المادة الرابعة والثلاثون

ان الموظفين القنصليين مؤهلون في الحدود التي يرضاها القانون الدولي :

(1) لحماية مصالح الدولة الباعثة الموجودة في دولة الإقامة وكذلك حقوق ومصالح رعاياها، بما فيهم من أشخاص معنويين، ولتيسير نمو العلاقات بجميع وجوهها في الميادين التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية، وتنمية العلاقات بين الطرفين المتعاقدين في الميدانين البحري والطيران المدني ،

(2) لمساعدة رعايا الدولة الباعثة في مهامهم لدى سلطات دولة الإقامة وللإستعلام عن كل الوقائع التي تمس أو من المحتمل أن تمس مصالح مواطن الدولة الباعثة ،

(3) لاتخاذ التدابير مع مراعاة العمليات السارية المفعول في دولة الإقامة، وذلك من أجل تأمين التمثيل الملائم لرعايا الدولة الباعثة لدى المحاكم والسلطات الاخرى في دولة الإقامة، ولاتخاذ الاجراءات المؤقتة اذا تعذر عليهم الدفاع في الوقت المناسب عن حقوقهم ومصالحهم بسبب غيابهم أو بسبب آخر .

(4) للإستعلام بكل الوسائل المباحة عن ظروف وتطور الحياة التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية في دولة الإقامة، ورفع تقارير في هذا الموضوع الى حكومة الدولة الباعثة، واعطاء كل الارشادات للأشخاص المعنيين .

المادة الخامسة والثلاثون

يستطيع الموظفون القنصليون أثناء القيام بمهامهم أن يتصلوا :

أ - بالسلطات المحلية المختصة في دائرتهم ،

هـ - اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لاشراك
رعايا الدولة الباعثة في استفتاءات
وانتخابات تلك الدولة ،

و - قبول كل تصريح ينص عليه تشريع الدولة
- الباعثة حول الجنسية .

المادة الثانية والاربعون

يستطيع الموظفون القنصليون في دولة الاقامة
التحرير على شكل وثائق :

أ - سندات وعقود أبرمت بين مواطني الدولة
الباعثة، أو سندات وحيدة الجانب من
هؤلاء المواطنين شريطة ألا تكون تلك
السندات والعقود خاصة بانشاء وتحويل
أو انقضاء حقوق في أملاك عقارية موجودة
في دولة الاقامة ،

ب - سندات وعقود بين طرفين مهما كانت
جنسيتهم عندما تكون خاصة بأملاك
موجودة على تراب الدولة الباعثة، أو خاصة
بقضايا تعالج في تلك الدولة، أو سندات
وعقود يقصد منها احداث مفعول قضائي
على ذلك التراب ،

ج - وصايا رعايا الدولة الباعثة ،

د - سندات وعقود خاصة بالزواج ما لم
تستلزم اجراءات تتعلق برهن رسمي
في دولة الاقامة .

المادة الثالثة والاربعون

(I) للمواطنين القنصليين الحق في :

أ - تحرير ونسخ تحويل سندات الحالة
المدنية الخاصة برعايا الدولة الباعثة ،

ب - الاحتفال بالزواج وتحرير عقود
شريطة أن يكون الأزواج من رعايا الدولة
الباعثة وألا تعترض على ذلك قوانين ونظم
دولة الاقامة، ويشعر الموظفون القنصليون

ب - التصديق على امضاءات ختمت بها كل
وثيقة صادرة عن رعايا الدولة الباعثة ما لم يكن ذلك
يتنافى وتشريع دولة الاقامة،

ج - التصديق على كل نسخة من وثيقة يشهد
بمطابقتها للاصل،

د - ترجمة كل العقود والوثائق، أو المصادقة
على كل نص مترجم مطابق للاصل .

المادة الاربعون

للعقود والوثائق التي حررها الموظف القنصلي
أو صادق عليها أو رسمها، و ترجمة تلك العقود
والوثائق أو التصديق على صحة ترجمتها من طرف
ذلك الموظف نفس القوة المقنعة في دولة الاقامة،
كما لو كانت تلك العقود والوثائق والترجمات
قد حررت أو صودق عليها أو رسمت أو أقيمت من
قبل السلطات المختصة في دولة الاقامة شريطة
احترام الشكليات التي تطبق في هذا الباب بتلك
الدولة .

المادة الواحدة والاربعون

يستطيع الموظفون القنصليون :

أ - منح مستخرجات ونسخ عن كل وثيقة
حرروها في حدود اختصاصهم ،

ب - قبول كل تصريح ومنح كل شهادة عسى
أن يطالب بها تشريع الدولة الباعثة أو
دولة الاقامة ما لم تعترض على ذلك دولة
الاقامة ،

ج - منح شهادات خاصة بأصل أو بمصدر
البضائع وكل وثيقة مماثلة شريطة أن
يكون ذلك مطابقا لتشريع الدولة الباعثة
أو دولة الاقامة ،

د - تعليق اعلانات في المكاتب القنصلية تتعلق
بكل مسألة خاصة بحقوق أو التزامات أو
مصالح رعايا الدولة الباعثة ،

2 - يستطيع الموظفون القنصليون زيارة مواطن من الدولة الباعثة قيد القبض أو مسجوناً أو قبض عليه احتياطياً أو قبض عليه بأي وجه من الوجوه، كما لهم أيضاً أن يتحدثوا معه باللغة التي يختارها ويستطيعون أيضاً أن يرسلوه، وتمنح للموظفين القنصليين حقوق زيارة ذلك المواطن، والاتصال به في ظرف 15 يوماً من يوم القاء القبض عليه أو حبسه أو حرمانه من حريته بأي وجه من الوجوه ،

3 - لا بد أن تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة طبقاً لقوانين ونظم دولة الإقامة .

المادة السادسة والاربعون

1 - (أ) عند وجوب تنظيم حماية قاصر أو محجور مواطن من الدولة الباعثة، مقيم في دولة الإقامة، يتحتم على سلطات الدولة الاخيرة، أن تشعر المركز القنصلي بهذه الوضعية بمجرد اطلاعها عليه، وتطبق نفس الاجراءات عند اعتقال مواطن من الدولة الباعثة لسبب مرض عقلي ،

ب - للموظفين القنصليين الحق في تنظيم حماية القصر والمحجورين من رعايا الدولة الباعثة طبقاً لتشريع هذه الدولة ،

ج - على الموظفين القنصليين اشعار سلطات دولة الإقامة في أقرب وقت ممكن بأنهم تكفلوا بتنظيم تلك الحماية أو بأن سلطات الدولة الباعثة هي التي تتكفل بتنظيمها ،

د - حينما تخبر سلطات دولة الإقامة، قضائية كانت أو ادارية، أنه ليس في نية الموظفين القنصليين تنظيم حماية القاصر أو المحجور، فلها آنذاك الحق في تأمين تلك الحماية، وفي هذه الحالة يستطيع الموظفون القنصليون الادلاء برأيهم عند اتخاذ التدابير لمصلحة القاصر والمحجور .

2 - تتخذ سلطات كل دولة متعاقدة يوجد على ترابها القاصر أو المحجور أو ممتلكاتها في

السلطات المختصة في دولة الإقامة، ان كان تشريعها ينص على ذلك ،

ج - قبول سندات تتعلق بالموافقة على الزواج، مهما كانت جنسية الاشخاص المدعويين الى منح هذه الموافقة ،

د - تسجيل وتقييد كل سند متعلق بنسخ عاصمة أبرمت لديهم طبقاً لقرار قضائي له قوة تنفيذية بمقتضى تشريع الدولة الباعثة .

(2) لا تعفى أحكام الفقرة الاولى الاشخاص المعنيين من وجوب أداء تصريح، وكل اجراء آخر ينص عليه تشريع دولة الإقامة ،

(3) في حالة ما اذا توفى مواطن من الدولة الباعثة على تراب دولة الإقامة، تشعر السلطات المختصة في هذه الدولة المركز القنصلي من دون تأخير .

المادة الرابعة والاربعون

للموظفين القنصليين الحق في قبول مبالغ نقدية ووثائق على وجه الوديعة، بما فيها الوصايا وأشياء مهما كانت نوعيتها يسلمها لهم رعايا الدولة الباعثة، على أن تودع لحسابهم ما لم يعترض على ذلك تشريع دولة الإقامة، ولا تصدر تلك الودائع من دولة الإقامة الا وفقاً لقوانينها ونظمها .

المادة الخامسة والاربعون

1 (ت) تشعر سلطات دولة الإقامة المركز القنصلي بكل اجراء سالب للحرية اتخذ ضد أحد رعاياه، وتشعره أيضاً بنوعية الوقائع التي تسببت فيه، وذلك في ظرف ثمانية أيام من يوم القاء القبض على المواطن المذكور، أو من يوم سجنه أو حرمانه من حرية مهما كانت صفتها .

ولا بد لسلطات دولة الإقامة أن تحول من دون تأخير كل تبليغ موجه الى المركز القنصلي من قبل الشخص الملقى عليه القبض أو المسجون أو المحروم من الحرية، بأي وجه كان ولا بد لها أن تشعر المعنى محقوقه حسبما تنص عليه هذه الفقرة .

ج - أن تسدد أو تؤمن جميع الديون الموروثة المرح بها في الاجل المحدد من قبل تشريع دولة الاقامة،

د - ان تسدد أو تؤمن رسوم التركة.

4 - في حالة ما اذا وجد مواطن من الدولة الباعثة مؤقتا على تراب دولة الاقامة، وتوفى على هذا التراب، يسلم جميع أثاثه الشخصي والمبالغ النقدية التي تركها الهالك، ما لم يطالب بها وارث كان موجودا معه او ممثلا عنه، ومن دون اجراءات الى المركز القنصلي وذلك بصفة مؤقتة للقيام برعايتها مع التحفظ لحق السلطات الادارية والقضائية في دولة الاقامة، في حجزها لمصلحة العدالة.

ولا بد للموظف القنصلي أن يسلم الاثاث الشخصي والمبالغ النقدية الى كل سلطة في دولة الاقامة كلفت للقيام بادارتها وتصفياتها، ولا بد من احترام تشريع دولة الاقامة الخاص بتصدير الاثاث وتحويل المبالغ النقدية.

المادة الثامنة والاربعون

I - للموظفين القنصلين الحق في الاتصال بقائد وطاقم البواخر والصعود شخصيا على متنها بعد منحهم حرية التصرف ويتحتم على الموظفين القنصلين في ممارستهم لهذا الحق، احترام أحكام نظم دولة الاقامة الخاصة بالامن.

ويستطيع الموظفون القنصليون أن يطلبوا مساعدة سلطات دولة الاقامة في كل المسائل المتعلقة بالقيام بواجباتهم،

2 - يستطيع قائد واعضاء وطاقم باخرة الدولة الباعثة أن يتصلوا بالموظفين القنصلين لتلك الدولة بعد قبول الباخرة في حرية التطبيق او عند وجودها في مرسى من مراسى دولة الاقامة. ويستطيع قائد واعضاء الطاقم أن يذهبوا الى المركز القنصلي مراعين في ذلك تشريع دولة الاقامة الخاص بقبول واقامة وخروج الرعايا الاجانب.

المادة التاسعة والاربعون

للموظفين القنصلين نحو باخرة الدولة الباعثة الحق في :

جميع احوال الاستعجال التدابير الضرورية للحماية، وينتهى مفعول التدابير المتخذة طبقا للجزء السابق من هذه الفقرة بمجرد ما تتخذ السلطات المختصة التدابير التي تستلزمها الوضعية حسب المادة الحالية.

المادة السابعة والاربعون

I - أ عندما يشعر الموظف القنصلي بوفاء أحد رعاياه وبعد الطلب منه، تزود السلطات المختصة في دولة الاقامة، ان كان تشريعها يبيح ذلك بجميع المعلومات التي جمعتها للقيام بجرد التركة ووضع قائمة المستحقين،

ب - يستطيع موظف الدولة الباعثة أن يطلب من السلطة المختصة في دولة الاقامة اتخاذ التدابير اللازمة من دون تأخير للمحافظة، وإدارة الاملاك الموروثة والمتروكة على دولة الاقامة،

ج - ويستطيع الموظف القنصلي أن يساعد مباشرة أو بواسطة مفوض عنه، في وضع التدابير المشار اليها في جزء (ب) حيز التطبيق.

2 - اذا لزم اتخاذ التدابير الاحتياطية ولم يحضر أى وارث أو وكيل عند، تستدعى سلطات دولة الاقامة الموظف القنصلي للدولة الباعثة للحضور شخصيا في عمليات وضع الاختام أو نزاعها وكذلك في اقامة الجرد،

3 - واذا ما تمت الاجراءات الخاصة بالتركة في تراب دولة الاقامة، وآلت منقولات التركة أو ثمن بيع المنقولات والعقارات، الى وارث أو خلف أو موصى له من رعايا الدولة الباعثة لا يقيم على تراب دولة الاقامة ولم ينب عنه وكلاء، فان تلك الممتلكات و/أو حصيلة بيعها تسلم الى المركز القنصلي التابع للدولة الباعثة، وذلك شريطة :

أ - أن تثبت صفة الوارث أو الخلف أو الموصى له،

ب - أن تسمح الهيئات المختصة عند الحاجة، بتسليم الاملاك الموروثة أو مبلغ بيعها،

ن - تأمين تطبيق تشريع الدولة الباعثة الخاص بالملاحة، على متن الباخرة.

المادة الخمسون

بدون اخلال بأحكام كل اتفاق بحرى يربط الجزائر - بلجيكا، لا يمكن للسلطات القضائية لدولة الاقامة، ممارسة صلاحياتها القضائية سواء فى البر أو على متن باخرة الدولة الباعثة.

أ - ان ارتكب مواطن من دولة الاقامة هذه المخالفات أو ارتكبت ضده أو ارتكبها شخص أو ارتكبت ضده ولم يكن قائدا أو عضوا من الطاقم، ب - ان تسببت المخالفات فى الاخلال بهدوء الميناء أو أمنه أو كانت محل قمع من قبل تشريع دولة الاقامة المتعلق بأمن الدولة والصحة العمومية والهجرة ووقاية الحياة البشرية فى البحر والجمارك وتلوث المياه،

ج - ان كانت المخالفات تستوجب، طبقا لتشريع دولة الاقامة، عقوبة سالبة للحرية لمدة خمس سنوات على الاقل، وفى الاحوال الاخرى لا يمكن للسلطات القيام بعمل ما الا بناء على طلب الموظف القنصلى أو برضاه.

المادة الواحدة والخمسون

١ - ان كان فى نية سلطات دولة الاقامة القاء القبض على شخص أو استنطاقه، وهو موجود على الباخرة أو كان فى نيتها حجز الباخرة أو حجز جزء منها، أو حجز كل الشحنة أو القيام بتحقيق رسمى على متن الباخرة، فلا بد لتلك السلطات أن تشعر فى الوقت المناسب الموظف القنصلى المختص حتى يستطيع هذا الاخير الحضور فى تلك الزيارات أو التحقيقات أو العجز أو الحبس وحتى يستطيع عند الحاجة اتخاذ تدابير تحفظية ملائمة. ويدل الاشعار المسلم لهذا الغرض على ساعة معينة، فان لم يحضر الموظف القنصلى أو لم يرسل ممثلا عنه فالعمليات تنفذ فى غيبته وتخبر سلطات دولة الاقامة فى هذه الحالة الموظف القنصلى ان طلب ذلك منها،

١ - مديد المساعدة للباخرة وتسهيل دخولها فى المياه الاقليمية أو الميناء، أو فى المياه الداخلية لدولة الاقامة، وكذلك تسهيل اقامتها ومغادرتها.

ب - استنطاق القائد أو عضو من طاقم الباخرة، ج - فحص وتأشير وثائق الباخرة، د - قبول التصريحات المتعلقة بسفر واتجاه الباخرة،

هـ - منح باسم الدولة الباعثة كل وثيقة تمكن الباخرة من متابعة سفرها،

و - منح وتجديد كل وثيقة خاصة تتعلق بالملاحين طبقا لقوانين ونظم الدولة الباعثة،

ز - اتخاذ كل الترتيبات لتسجيل وطرده القائد أو أى عضو من الطاقم،

ح - قبول وتحرير وتوقيع كل تصريح أو كل وثيقة أخرى طبقا لتشريع الدولة الباعثة فيما يتعلق بالجنسية والملكية وبالضمنات الحقيقية وبعالة واستغلال الباخرة.

ط - اتخاذ كل الترتيبات للحفاظ على الامن والانضباط على متن الباخرة،

ى - تسوية كل الخلافات بين القائد واعضاء الطاقم وخاصة تلك المتعلقة بالاجور وعقود الاستخدام بصفة عامة.

ك - اتخاذ كل الترتيبات لتأمين المساعدة الطبية بما فى ذلك الدخول للمستشفى والرجوع للوطن لكل من القائد أو كل عضو من الطاقم أو مسافرين من رعايا الدولة الباعثة،

ل - استلام عقود الميلاد أو الوفيات التى حررها القائد على متن الباخرة أثناء وجودها فى البحر وكذلك الوسايا التى حررها أو التى سلمت له،

م - اعانة ومساعدة القائد وأعضاء طاقم الباخرة فى اتصالاتهم بالسلطات القضائية والادارية فى دولة الاقامة والتأمين لهم، لهذا الغرض، مساعدة رجل القانون أو كل شخص آخر والترجمة عنهم أو تعيين مترجم لمساعدتهم،

هذه الدولة ولم يحضر لا القائد ولا صاحب الباخرة، ولا صاحب الشحنة ولا وكيله ولا المؤمنون، أو لم يتمكنوا من اتخاذ التدابير للاحتفاظ بها أو توجيهها الى نقطة وصولها، يسمح عند ذلك للموظف القنصلي بصفته ممثل مالك الباخرة باتخاذ نفس التدابير التي كان من المفروض أن يتخذها صاحبها لنفس الاغراض لو كان حاضرا، مطبقا في ذلك تشريع دولة الاقامة،

4 - يستطيع كذلك الموظفون القنصليون اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة فيما يتعلق بكل الاشياء التي يملكها مواطن من الدولة الباعثة، وجدت أو كانت من بين شحنة باخرة مهما كانت جنسيتها، سحبت الى ميناء أو وجدت على شاطئ، أو قريبا منه بسبب عطب أو جنح أو غرق.

ولا بد للسلطات المختصة في دولة الاقامة أن تشعر في أقرب وقت، الموظف القنصلي بوجود مثل هذه الاشياء.

5 - للموظف القنصلي الحق في الحضور في التحقيق الذي يفتح لاثبات أسباب العطب أو الجنح أو الغرق ما لم يتعرض لذلك تشريع دولة الاقامة.

المادة الثالثة والخمسون

1 - أ - اذا توفي قائد أو عضو طاقم باخرة الدولة الباعثة أو فقد على متنها، فان القائد أو من ينوب عنه، أو الموظفان القنصليين وحدهم، المؤهلون لاقامة جرد الاثاث والقيم والممتلكات الاخرى، التي تركها الهالك، أو المفقود على متن الباخرة، وهم المكلفون كذلك للقيام بالاعمال الاخرى من أجل حفظ الممتلكات وتصفية التركة، ان دعت الحاجة لذلك،

ب - اذا كان الهالك أو المفقود من رعايا دولة الاقامة يقيم القائد أو من ينوب عنه، عندما يتحقق من الموت أو من الفقدان، محضر جرد يسلم نسخة منه لسلطات دولة الاقامة التي هي وحدها المختصة

بالاجراءات التي اتخذتها وتتبع نفس الترتيبات في حالة ما اذا استدعى القائد أو أعضاء الطاقم الى الادلاء بتصريحات أمام القضاء أو الادارات المحلية، الا أن سلطات دولة الاقامة تشعر الموظف القنصلي في حالة جريمة أو جنحة واضحة، بالتدابير المستعجلة التي اتخذت،

2 - لا تطبق ترتيبات المادة الحالية على الفحوص العادية التي تقدمها سلطات دولة الاقامة فيما يخص الصحة العمومية، وقبول الاجانب والجمارك ووقاية البشرية في البحر وتلوث المياه.

المادة الثانية والخمسون

1 - اذا لحق بباخرة الدولة الباعثة، عطب أو جنحت أو غرقت في مياه دولة الاقامة الاقليمية أو الداخلية، يتحتم على السلطات المختصة في تلك الدولة اشعار الموظف القنصلي في أقرب وقت بالحادث، وبالتدابير التي اتخذت لانقاذ وحماية الباخرة وطاقمها ومسافريها وشحنتها ومأونتها، والاشياء الاخرى الموجودة على متنها،

2 - في مثل هذه الاحوال يتحتم على سلطات دولة الاقامة اتخاذ التدابير الضرورية من أجل حماية الباخرة التي لحقها العطب أو التي جنحت أو غرقت وحماية شحنتها والاشياء الاخرى الموجودة على متنها، وحماية حياة الاشخاص المسافرين عليها، وتعم تلك التدابير كذلك الاشياء التي هي جزء من الباخرة أو من شحنتها قد فصلت عنها، وتمد أيضا سلطات دولة الاقامة يد المساعدة اللازمة الى الموظفان القنصليين في اتخاذ كل التدابير بعد العطب أو الجنح أو الغرق، وللموظفين القنصليين الحق في مطالبة سلطات دولة الاقامة باتخاذ أو الاستمرار في اتخاذ التدابير المشار اليها، متعاونة في ذلك عند الحاجة مع قائد الباخرة،

3 - وفي حالة ما اذا وجدت الباخرة أو شحنتها أو أشياء أخرى كانت عليها، على شاطئ دولة الاقامة أو قريبا منه، أو نقلت الى ميناء من موانئ

(2) ستبقى هذه المعاهدة سارية المفعول لاند غير محدود ويستطيع كل من الطرفين المتعاقدين أن يفسخها فى أى وقت، ويصير الفسخ معمولا به بعد ستة أشهر من اشعار الدولة الاخرى ،

(3) يستطيع كل طرف متعاقد أن يقترح على الآخر تغييرا أو تنمة أو تطوير مادة أو مواد من المعاهدة الحالية، وعند الاتفاق على هذا التغيير فمن الممكن أن يكون موضوع بروتوكول جزءا لا يتجزأ من المعاهدة الحالية .

واثباتا لذلك وقع كل من المفوضين عن الطرفين المتعاقدين على هذه الاتفاقية ووضعها عليها خاتميها .

حرر بالجزائر فى 17 مايو سنة 1979 فى نسختين أصليتين باللغات العربية والهولندية والفرنسية، ونصوصها فى تلك اللغات المختلفة موثوق بها على حد سواء

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عن حكومة مملكة بلجيكا
هنرى سيمونى

محمد الصديق بن يحيى

بروتوكول لاحق بالمعاهدة المبرمة

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

مملكة بلجيكا

عند التوقيع على هذه المعاهدات القنصلية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومملكة بلجيكا المعبر عنها فيما يلى : بـ المعاهدة، اتفق المفوضان عن الطرفين الساميين المتعاقدين على ما يأتى :

(I) تطبيق المعاهدة خاصة على المنتمين الى سلك الموظفين القنصليين،

فى القيام بكل الاعمال الاخرى، من أجل حفظ الممتلكات وتصفية التركة ان دعت الحاجة الى ذلك .

2- لا بد للموظف القنصلى فى ممارسة الحقوق الخاصة بالتركة المنصوص عليها فى هذه المادة أن يراعى فى ذلك تشريع دولة الاقامة .

المادة الرابعة والخمسون

تطبق أحكام الفقرات من المواد 48 الى 53 من الاتفاقية الحالية بطريقة مماثلة على طائفة الدولة الباعثة شريطة ألا تكون متناقضة وقوانين ونظم دولة الاقامة ولا مع الاتفاقيات الاخرى المبرمة بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الخامسة والاربعون

يسمح للموظفين القنصليين كذلك بالقيام بكل مهمة أخرى، كلفتهم بها الدولة الباعثة شريطة :

أ - ألا تتسبب فى خلاف اتجاه تشريع دولة الاقامة ،

ب - ألا تتعرض سلطات دولة الاقامة بعد اشعارهم بها للقيام بتلك المهمة .

الفصل الخامس

أحكام عامة

المادة السادسة والخمسون

تسوى الخلافات الطارئة بين الدولتين بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة الحالية بالطريقة الدبلوماسية .

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة السابعة والخمسون

(I) لا بد من التصديق على المعاهدة الحالية وتبادل وثائق التصديق فى أقرب وقت ممكن .

وسيبدا العمل بها فى اليوم الثلاثين من يوم تبادل وثائق التصديق .

حرر بالجزائر في 17 مايو سنة 1979 في نسختين أصليتين باللغات العربية والهولندية والفرنسية، ونصوصها في تلك اللغات المختلفة موثوق بها على حد سواء

عن حكومة الجمهورية عن حكومة مملكة بلجيكا
الجزائرية الديمقراطية
الشعبية
محمد الصديق بن يحيى

(2) أن يكون المفوضون القنصليون من جنسية الدولة الباعثة لا من جنسية دولة الاقامة، وألا يكونوا مقيمين دائمين في دولة الاقامة ولا يمارسوا فيها نشاطا خاصا ذا ربح،

(3) هذا البروتوكول جزء لا يتجزأ من المعاهدة، واثباتا لذلك وقعه مفوضا الطرفين، ووضعما عليه خاتميهما.

مراسيم، قرارات، مقررات

متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة
الفلاحة والثورة الزراعية.

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 يرقى السيد محمود باعزيزي الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1979 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1979 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 يعين السيد خالد مشطى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بكتابة الدولة للغابات والتشجير.

قرار مؤرخ في 23 رمضان عام 1400 الموافق 4 غشت سنة 1980 يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 25 يوليو سنة 1980 والمتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك المتصرفين.

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية،

رئاسة الجمهورية

قرارات مؤرخة في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 تعذل أحكام القرار المؤرخ في 4 يونيو سنة 1980 كالتالي :

«يرسم السيد عبد القادر بوزيد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة 4 (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 17 سبتمبر سنة 1979 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنتان».

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 يرسم السيد بوزيان ميراوي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 26 نوفمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1400 الموافق 31 يوليو سنة 1980 يعين السيد يوسف دوفار،

1972 والمتضمن تعديل المادتين 3 و 4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 ذى الحجة عام 1389، الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 12 شعبان عام 1400 الموافق 25 يونيو سنة 1980 والمتضمن تنظيم مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك المتصرفين ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تعدل المادة 3 من القرار المؤرخ في 25 يونيو سنة 1980 المشار اليه أعلاه كالتالي .

«المادة 3 : تفتح المسابقة للملحقين الإداريين وموظفي الاسلاك من نفس المستوى التي لا تسمح بالارتقاء في نفس الاختصاص الى الاسلاك العليا، البالغين من العمر 40 سنة على الأكثر عند تاريخ المسابقة والذين أدوا في نفس التاريخ 5 سنوات من الخدمات العمومية بهذه الصفة» .

«الباقى بدون تغيير» .

المادة 2 : تعدل المادة 9 من القرار المؤرخ في 25 يونيو سنة 1980 المشار اليه أعلاه، كالتالي :

«المادة 9 : يحدد تاريخ انتهاء التسجيل، بـ 15 أكتوبر سنة 1980» .

المادة 3 : تعدل المادة II من القرار المؤرخ في 25 يونيو سنة 1980 المشار اليه أعلاه، كالتالي :

«المادة II : تجرى اختبارات المسابقة ابتداء من 19 نوفمبر سنة 1980 بمقر المدرسة الوطنية للإدارة، 13 طريق عبد القادر قادوش، حيـدة، الجزائر العاصمة» .

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني، ومجموع النصوص التي عدلت و تممته ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجب الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 134 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالمتصرفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة

— وبمقتضى المرسوم رقم 67 — 134 المؤرخ في 23 ربيع الثانى عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتضمن القانون الاساسى الخاص بالمصرفين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 — 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعينين فى الوظائف العمومية ،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 79 — 205 المؤرخ في 20 ذى الحجة عام 1399 الموافق 10 نوفمبر سنة 1979 والمتضمن كيفيات الادماج الاستثنائى لبعض الاعوان المتعاقدين والمؤقتين فى الادارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 95 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن تعديل المادتين 3 و 4 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 6 ذى الحجة عام 1389 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 12 شعبان عام 1400 الموافق 25 يونيو سنة 1980 والمتضمن تنظيم امتحان مهني للادماج فى سلك المتصرفين ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : تعدل المادة 8 من القرار المؤرخ في 25 يونيو سنة 1980 المشار اليه أعلاه، كالتالى :

المادة 4 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 23 رمضان عام 1400 الموافق 4 غشت سنة 1980 .

عن الامين العام لرئاسة الجمهورية

وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

محمد كمال العلمى

قرار مؤرخ فى 23 رمضان عام 1400 الموافق 4 غشت سنة 1980 يتضمن تعديل القرار المؤرخ فى 25 يوليو سنة 1980 والمتضمن اجراء امتحان مهني للادماج فى سلك المتصرفين .

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية ،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية للجهة التحرير الوطنى، ومجموع النصوص التى عدلته وتممته ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ،

يعين السيد السنوسي صدار، رئيسا للجنة
المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك مهندسي التطبيق.
وفي حالة غياب الرئيس يعين السيد عبد الحميد
الاخضر خلفا له.

يعلن انتخاب السادة الآتية أسماؤهم ممثلين
للموظفين باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
مهندسي التطبيق :

الاعضاء المرسمون :

- عبد الحق عبد الرحمن
- أحمد بن زغير

الاعضاء النواب :

- فاروق جباري
- محمد عبد الباقي

يعين السادة الآتية أسماؤهم ممثلين للإدارة
باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
مفتشي المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- السنوسي صدار
- عبد الحميد الاخضر
- محند أورمضان مصدون

الاعضاء النواب :

- بوعلام خدودي
- محمد مدني
- بلقاسم بدران

يعين السيد السنوسي صدار، رئيسا للجنة
المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك مفتشي
المواصلات.

وفي حالة غياب الرئيس يعين السيد عبد الحميد
الاخضر خلفا له.

يعلن انتخاب السادة الآتية أسماؤهم ممثلين
للموظفين باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
المفتشين :

«المادة 8 : يحدد تاريخ انتهاء التسجيل بـ

15 أكتوبر سنة 1980».

المادة 2 : تعدل المادة 10 من القرار المؤرخ في

«المادة 10 : تجرى اختبارات الإمتحان المهني

للادماج ابتداء من 19 نوفمبر سنة 1980 بمقر
المدرسة الوطنية للإدارة 13 طريق عبد القادر
قادوش، حيدة، الجزائر العاصمة».

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1400 الموافق

4 غشت سنة 1980.

عن الأمين العام لرئاسة

الجمهورية

وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

محمد كمال العلمي

وزارة الداخلية

قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو

سنة 1980 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية

الاعضاء الخاصة بأسلاك المديرية العامة

للمواصلات الوطنية.

بموجب قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400

الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين السادة الآتية

أسماؤهم ممثلين للإدارة باللجنة المتساوية الاعضاء

الخاصة بسلك مهندسي التطبيق :

الاعضاء المرسمون :

- السنوسي صدار

- عبد الحميد الاخضر

الاعضاء النواب :

- محند أورمضان مصدون

- محمد مدني

الاعضاء المرسمون :

- بلجيلالي قدار
- محمد الشريف دمانجي
- الحاج رماني

الاعضاء النواب :

- جعفر سكات
- رشيد بوكرمة
- ادريس بوخاتم

يعين السادة الآتية أسماؤهم ممثلين للإدارة
باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
مراقبي المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- السنوسي صدار
- عبد الحميد الاخضر
- محند أورمضان مصدور

الاعضاء النواب :

- بلقاسم بدران
- محمد مدني
- بوعلام خدودي

يعين السيد السنوسي صدار، رئيسا للجنة
المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك مراقبي
المواصلات .

وفي حالة غياب الرئيس يعين السيد عبد الحميد
الاخضر خلفا له .

يعلن انتخاب السادة الآتية أسماؤهم ممثلين
للموظفين باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
مراقبي المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- ممر لاليام
- الزبير بن يوسف

- جمال مجاهد**الاعضاء النواب :**

- حميد دريدي
- محمد بابا
- محمد حطاب

يعين السادة الآتية أسماؤهم ممثلين للإدارة
باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
الاعوان التقنيين المتخصصين :

الاعضاء المرسمون :

- السنوسي صدار
- عبد الحميد الاخضر
- محند أورمضان مصدور

الاعضاء النواب :

- بلقاسم بدران
- محمد مدني
- بوعلام خدودي

يعين السيد السنوسي صدار، رئيسا للجنة
المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الاعوان التقنيين
المتخصصين في المواصلات .

وفي حالة غياب الرئيس يعين السيد عبد الحميد
الاخضر خلفا له .

يعلن انتخاب السادة الآتية أسماؤهم ممثلين
للموظفين باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك
الاعوان التقنيين المتخصصين في المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- حسين الذيب
- المختار عليق
- أحمد خوجة

الاعضاء النواب :

- السعيد حداد

قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيم الخاصة بمهندسي التطبيق في المواصلات.

بموجب قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين الموظفون الآتية أسماؤهم أعضاء في لجنة الترسيم الخاصة بمهندسي التطبيق في المواصلات :

- السنوسي صدار، المدير العام للمواصلات الوطنية، رئيسا ،

- علي مجدوب، مدير الدراسات التقنية والضبط والبرامج ،

- أحمد بن زغير، ممثل موظفي سلك مهندسي التطبيق في المواصلات، المعين باقتراح من اللجنة المتساوية الاعضاء .

قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيم الخاصة بمفتشي المواصلات.

بموجب قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين الموظفون الآتية أسماؤهم أعضاء في لجنة الترسيم الخاصة بمفتشي المواصلات :

- السنوسي صدار، المدير العام للمواصلات الوطنية، رئيسا ،

- عبد الحميد الاخضر، مدير الاستغلال والشبكات ،

- محمد الصغير دومانجي، ممثل موظفي سلك مفتشي المواصلات، المعين باقتراح من اللجنة المتساوية الاعضاء .

- احسن معلم

- أحمد قدوري .

يعين السادة الآتية أسماؤهم ممثلين للإدارة باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الاعوان التقنيين في المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- السنوسي صدار

- عبد الحميد الاخضر

- محمد أورمضان مصدور

الاعضاء النواب :

- بلقاسم بدران

- محمد مدني

- بوعلام خدودي .

يعين السيد السنوسي صدار، رئيسا للجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الاعوان التقنيين في المواصلات .

وفي حالة غياب الرئيس يعين السيد عبد الحميد الاخضر خلفا له .

يعين السادة الآتية أسماؤهم ممثلين للموظفين باللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الاعوان التقنيين في المواصلات :

الاعضاء المرسمون :

- نور الدين تركي

- أحمد يحيوى

- محمد شامي

الاعضاء النواب :

- مليكة بعيط

- سالم جنيدي

- الزهراء بن سيام .

قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيم الخاصة بالاعوان التقنيين في المواصلات.

بموجب قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين الموظفون الآتية أسماؤهم أعضاء في لجنة الترسيم الخاصة بالاعوان التقنيين في المواصلات :

- السنوسي صدار، المدير العام للمواصلات الوطنية، رئيسا ،
- محند أورمضان مصدور، نائب مدير الموظفين والعتاد ،
- أحمد يحيوى، ممثل موظفى سلك الاعوان التقنيين في المواصلات، المعين باقتراح من اللجنة المتساوية الاعضاء.

وزارة المالية

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 21 رمضان عام 1400 الموافق 2 غشت سنة 1980 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات للتعيين فى سلك المهندسين التطبيقيين فى مسح الاراضى .

ان وزير المالية ،

والامين العام لرئاسة الجمهورية ،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 2 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1390 الموافق 2 يناير سنة 1971 والمتضمن تمديد أحكام الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1968 القاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

قرار مؤرخ فى 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيم الخاصة بمراقبى المواصلات .

بموجب قرار مؤرخ فى 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين الموظفون الآتية أسماؤهم أعضاء فى لجنة الترسيم الخاصة بمراقبى المواصلات :

- السنوسي صدار، المدير العام للمواصلات الوطنية، رئيسا ،
- محند أورمضان مصدور، نائب مدير الموظفين والعتاد ،
- معمر لاليام، ممثل موظفى سلك مراقبى المواصلات، المعين باقتراح من اللجنة المتساوية الاعضاء.

قرار مؤرخ فى 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980 يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترسيم الخاصة بالاعوان التقنيين المتخصصين فى المواصلات .

بموجب قرار مؤرخ فى 16 رمضان عام 1400 الموافق 28 يوليو سنة 1980، يعين الموظفون الآتية أسماؤهم أعضاء فى لجنة الترسيم الخاصة بالاعوان التقنيين المتخصصين فى المواصلات :

- السنوسي صدار، المدير العام للمواصلات الوطنية، رئيسا ،
- محند أورمضان مصدور، نائب مدير الموظفين والعتاد ،

- مختار عليق، ممثل موظفى سلك الاعوان التقنيين المتخصصين للمواصلات، المعين باقتراح من اللجنة المتساوية الاعضاء.

المادة 3 : يمكن أن يشارك في المسابقة المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه المترشحون البالغون من العمر 35 سنة على الاكثر في أول يناير من سنة المسابقة، الذين يحملون شهادة من مدرسة للمهندسين التطبيقيين - الاختصاص (الطوبوغرافيا ومسح الاراضى)، أو شهادة معادلة لها طبقا للمادة 7 الفقرة الاولى من المرسوم 72 - 24I المؤرخ في 13 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن احداث سلك مهندسى التطبيق فى مسح الاراضى .

المادة 4 : طبقا لاحكام المادة 2 من المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 المشار اليه أعلاه، يؤخر حد السن سنة عن كل ولد فى الكفالة مدة تساوى الفترة التى قضاها المعنى فى الخدمة الوطنية دون أن يتجاوز هذا المجموع عشر (10) سنوات بالنسبة لاعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى و 5 سنوات لمن لا تتوفر فيهم هذه الصفة .

المادة 5 : يجب أن يحتوى ملف الترشح الذى يرسل فى ظرف مضمون الوصول الى مديرية الادارة العامة بوزارة المالية، قصر الحكومة - الجزائر العاصمة ، الوثائق التالية :

- طلب المشاركة فى المسابقة بامضاء المترشح،
- شهادة ميلاد أو شهادة فردية عن الحالة المدنية (لايتجاوز تاريخها سنة واحدة)،

- نسخة من السجل القضائى، مذكرة رقم 3،
(لا يتجاوز تاريخها 3 أشهر) ،

- شهادة الجنسية (لايتجاوز تاريخها سنة واحدة)،

- شهادة تثبت وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية،

- شهادتان طبيتان، يسلم الاولى طبيب عام ويسلم الثانية طبيب مختص فى امراض الصدر،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى، ومجموع النصوص التى عدلته وتممته ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 211 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بأحكام القوانين الاساسية المطبقة على مهندسى التطبيق ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 72 - 24I المؤرخ فى 7 رمضان عام 1392 الموافق 13 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن احداث سلك لمهندسى التطبيق فى مسح الاراضى ،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : تجرى المسابقة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة 7 من المرسوم رقم 72 - 24I المؤرخ فى 7 رمضان عام 1392 الموافق 13 نوفمبر سنة 1972 والمتضمن احداث سلك لمهندسين التطبيق فى مسح الاراضى بعد 3 أشهر من نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 2 : عدد الاماكن المعروضة للمسابقة عشرة (10) .

المادة 9 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 21 رمضان عام 1400 الموافق 2 غشت سنة 1980 .

وزير المالية
عن الأمين العام لرئاسة
الجمهورية
محمد يعلى
وبتفويض منه
المدير العام للتوظيف
العمومية
محمد كمال العلمي

قرار مؤرخ في 17 رمضان عام 1400 الموافق 29 يوليو سنة 1980 يتضمن قائمة المترشحين الناجحين في المسابقة الداخلية للاتحاق بسلك مفتشي الجمارك .

بموجب قرار مؤرخ في 17 رمضان عام 1400 الموافق 29 يوليو سنة 1980، يعلن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم في المسابقة الداخلية للاتحاق بسلك مفتشي الجمارك :

- | | |
|----------------------|----------------------|
| 1 - محمد دار عبيد | 9 - محمد بهلولي |
| 2 - حبيب عمار | 10 - عمرو جبال |
| 3 - محمد بو العينين | 11 - حسين ايدير |
| 4 - الطاهر بن عيسى | 12 - سعد بن أحمد |
| 5 - أحمد قوجيلي | 13 - محمد غادي |
| 6 - رشيد صالحى حشاني | 14 - محمد زروقي |
| 7 - معاش أو شان | 15 - عبد القادر بوري |
| 8 - محمد راضي | 15 - محمد حناش . |

تثبتان بان المترشح غير مصاب بمرض أو عاهة تتنافى مع قيامه بالعمل المطلوب،

— نسخة مصدقة من الشهادة المطلوبة،

— ان اقتضى الحال، نسخة من سجل العضوية في جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

— 4 صور قياسها صورة البطاقة الشخصية مع طرفين عليهما طابع البريد ويحملان عنوان المترشح .

المادة 6 : ينتهى التسجيل المفتوح فى مديرية الادارة العامة بوزارة المالية، بعد شهرين من نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 7 : تضع قائمة المترشحين المقبولين فى المسابقة لجنة تتكون من :

- مدير الادارة العامة أو مثله، رئيسا،
- المدير العام للتوظيف العمومية، أو مثله،
- مدير الشؤون العقارية وشؤون أملاك الدولة، أو مثله،
- مهندس تطبيق فى مسح الاراضى مرسوم،
- يمثل المستخدمين فى اللجنة المتساوية الاعضاء التابعة لهذا السلك،

— مراقب عام فى المالية .

يجب أن يكون أعضاء لجنة المسابقة، عدا ممثلى المستخدمين، برتبة متصرف أو رتبة مماثلة .

المادة 8 : يعين المترشحون المقبولون فى المسابقة مهندسى تطبيق متمرنين فى مسح الاراضى وفقا للشروط المنصوص عليها فى الامر رقم 66 - 152 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين .

وزارة الاسكان والتعمير

مقرر وزاري مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في ولاية الاصنام.

ان وزير الاسكان والتعمير ،

ووزير المالية ،

— بمقتضى الامر رقم 76 — 93 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد شروط احداث وتنظيم وسيير مكاتب الترقية والتسيير العقاري للولاية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 والمتضمن شروط بيع المساكن الجديدة من قبل الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 143 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن انشاء مكاتب للترقية والتسيير العقاري للولاية ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 ذى القعدة عام 1393 الموافق 18 ديسمبر سنة 1973 والمتضمن تحديد كفايات التوزيع بين مختلف صيغ امتلاك المساكن الجديدة المبنية من قبل الهيئات العمومية المؤسسة للبنايات الجماعية والمجموعات السكنية وكذلك شروط وكفايات الامتلاك حسب صيغة الايجار المملك، لا سيما المادة الاولى منه ،

— وبناء على اقتراح والى الاصنام ،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يرخص لمكتب الترقية والتسيير العقاري بولاية الاصنام بيع المجموعة السكنية المبنية على شكل بنايات جماعية في مدينة بومدفع

وذلك حسب الشروط المحددة بالمرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ في 5 يونيو سنة 1973 المشار اليه أعلاه، والنصوص التابعة له .

المادة 2 : تحتوى هذه المجموعة السكنية المخصصة للبيع على عشرة (10) مساكن من صنف «هـ» في مدينة بومدفع .

المادة 3 : يجب على الراغبين في امتلاك هذه المساكن تسجيل مطالبهم في مكتب الترقية والتسيير العقاري بولاية الاصنام والمؤسسات المالية التي فتحو لديها حسابات للتوفير أو حسابات محددة الاجل .

المادة 4 : يكلف والى الاصنام والرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري والرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجي والرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري، والمدير العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومدير مكتب الترقية والتسيير العقاري بولاية الاصنام، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 .

وزير الاسكان والتعمير وزير المالية
الغزالي أحمد علي محمد يعلى

مقرر وزاري مشترك مؤرخ في 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع في ولاية أم البواقي .

ان وزير الاسكان والتعمير ،

ووزير المالية ،

— بمقتضى الامر رقم 76 — 93 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 مكاتب الترقية والتسيير العقاري للولاية ،

— 4 مساكن من غرفتين

— 23 مسكنا من 3 غرف

مدينة عين مليلة

40 مسكنا :

— 20 مسكنا من 3 غرف

— 20 مسكنا من 4 غرف

المادة 3 : يجب على الراغبين فى امتلاك المساكن تسجيل مطالبهم فى مكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية أم البواقي والمؤسسات المالية التى فتحو لديها حسابات للتوفير أو حسابات محددة الاجل .

المادة 4 : يكلف والى أم البواقي والرئيس المدير العام للبنك الوطنى الجزائرى والرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجى والرئيس المدير العام للقرض الشعبى الجزائرى، والمدير العام للصندوق الوطنى للتوفير والاحتياط ومدير مكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية أم البواقي، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 .

وزير الاسكان والتعمير

وزير المالية

الغزالي أحمد على

محمد يعلى

مقرر وزارى مشترك مؤرخ فى 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يتضمن تعيين برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع فى ولاية تيارت .

ان وزير الاسكان والتعمير ،

ووزير المالية ،

— بسقتضى الامر رقم 76 — 93 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى

4 جمادى الاولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 شروط بيع المساكن الجديدة من قبل الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 143 المؤرخ فى

29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن انشاء مكاتب للترقية والتسيير العقارى للولاية ،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ

فى 23 ذى القعدة عام 1393 الموافق 18 ديسمبر سنة 1973 والمتضمن تحديد كيفيات التوزيع بين مختلف صيغ امتلاك المساكن الجديدة المبنية من قبل الهيئات العمومية المؤسسة للبنايات الجماعية والمجموعات السكنية وكذلك شروط وكيفيات الامتلاك حسب صيغة الايجار المملك، لا سيما المادة الاولى منه ،

— وبناء على اقتراح والى أم البواقي ،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : يرخص لمكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية أم البواقي بيع المجموعة السكنية المبنية على شكل بنايات جماعية فى مدن عين البيضاء، خنشلة، عين مليلة، وذلك حسب الشروط المحددة بالمرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى 5 يونيو سنة 1973 المشار اليه أعلاه، والنصوص التابعة له .

المادة 2 : تحتوى المجموعة السكنية المخصصة

للبيع على 107 مسكن من الصنف المتميز توزع كالتالى :

مدينة عين البيضاء

40 مسكنا :

— 30 مسكنا من 4 غ ف

— 10 مساكن من 5 غرف

مدينة خنشلة

27 مسكنا :

مدينة خميسـتى

20 مسكنا من 3 غرف صنف «ج»

المادة 3 : يجب على الراغبين فى امتلاك المساكن تسجيل مطالبهم فى مكتب الترفية والتسيير العقارى بولاية بيارت والمؤسسات المالية التى فتحو لديها حسابات للتوفير أو حسابات محددة الاجل .

المادة 4 : يكلف والى تيارت والرئيس المدير العام للبنك الوطنى الجزائرى والرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجى والرئيس المدير العام للقرض الشعبى الجزائرى، والمدير العام للصندوق الوطنى للتوفير والاحتياط ومدير مكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية تيارت، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 .

وزير الاسكان والتعمير وزير المالية
الغزالى احمد على محمد يعلى

مقرر وزارى مشترك مؤرخ فى 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980 يصمم يعين برامج المساكن الجديدة المخصصة للبيع فى ولاية جيجل .

ان وزير الاسكان والتعمير ،
ووزير المالية ،

— بمقتضى الامر رقم 76 — 93 المؤرخ فى 29 شوال عام 1390 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد شروط احداث وتنظيم وسيير مكاتب الترفية والتسيير العقارى للولاية ،

والمتضمن تحديد شروط احداث وتنظيم وسيير مكاتب الترقية والتسيير العقارى للولاية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى 4 جمادى الاولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 والمتضمن شروط بيع المساكن الجديدة من قبل الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 143 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن انشاء مكاتب للترقية والتسيير العقارى للولاية ،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 23 ذى القعدة عام 1393 الموافق 18 ديسمبر سنة 1973 والمتضمن تحديد كيفيات التوزيع بين مختلف صيغ امتلاك المساكن الجديدة المبنية من قبل الهيئات العمومية المؤسسة للبنايات الجماعية والمجموعات السكنية وكذلك شروط وكيفيات الامتلاك حسب صيغة الايجار المملك، لا سيما المادة الاولى منه ،

— وبناء على اقتراح والى تيارت ،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يرخص لمكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية تيارت بيع المجموعة السكنية المبنية على شكل بنايات جماعية فى مدينتى عين دزاريت وخميسـتى، وذلك حسب الشروط اىحددة بالمرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى 5 يونيو سنة 1973 المشار اليه اعلاه، والنصوص التابعة له .

المادة 2 : تحتوى المجموعة السكنية المخصصة للبيع على 35 مسكنا من صنف «هـ» و «ج» توزع كالتالى :

مدينة عين دزاريت

15 مسكنا من 3 غرف صنف «هـ»

المادة 4: يكلف والى جيجل والرئيس المدير العام للبنك الوطني والرئيس المدير العام للبنك الجزائري الخارجى والرئيس المدير العام للقرض الشعبى الجزائرى، والمدير العام للصندوق الوطنى للتوفير والاحتياط ومدير مكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية جيجل، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 5 شوال عام 1400 الموافق 16 غشت سنة 1980.

وزير الاسكان والتعمير وزير المالية
الغزالي احمد على محمد يعلى

وزارة التعليم والبحث العلمى

قرار مؤرخ فى 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980، يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية فى الجزائر الوسطى ونوعيتها.

ان وزير التعليم والبحث العلمى ،

— بمقتضى المرسوم رقم 71 — 52 المؤرخ فى 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 161 المؤرخ فى 28 ربيع الثانى عام 1390 الموافق 31 مايو سنة 1980 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية بالجزائر الوسطى ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ فى 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى 4 جمادى الاولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 والمتضمن شروط بيع المساكن الجديدة من قبل شروط بيع المساكن الجديدة من قبل الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 143 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن انشاء مكاتب للترقية والتسيير العقارى للولاية ،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 23 ذى القعدة عام 1393 الموافق 18 ديسمبر سنة 1973 والمتضمن تحديد كيفيات التوزيع بين مختلف صيغ امتلاك المساكن الجديدة المبنية من قبل الهيئات العمومية المؤسسة للبنايات الجماعية والمجموعات السكنية وكذلك شروط وكيفيات الامتلاك حسب صيغة الايجار المملك، لا سيما المادة الاولى منه ،

— وبناء على اقتراح والى جيجل ،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يرخص لمكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية جيجل بيع المجموعة السكنية المبنية على شكل بنايات جماعية فى مدينة جيجل (الجهة الغربية)، وذلك حسب الشروط المحددة فى المرسوم رقم 73 — 82 المؤرخ فى 5 يونيو سنة 1973 المشار ليه أعلاه، والنصوص التابعة له .

المادة 2 : تحتوى هذه المجموعة السكنية المخصصة للبيع على 40 مسكنا من 3 غرف صنف «ب» .

المادة 3 : يجب على الراغبين فى امتلاك المساكن تسجيل مطالبهم فى مكتب الترقية والتسيير العقارى بولاية جيجل والمؤسسات المالية التى فتحو لديها حسابات للتوفير أو حسابات محددة الاجل .

تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية في الجزائر الوسطى ونوعيتها .

المادة 3 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الخدمات الجامعية والمنح والتكوين في الخارج، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980 .

عبد الحق رفيق برارحي

قرار مؤرخ في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980 يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية في الحراش ونوعيتها .

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم 71 — 52 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 162 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1390 الموافق 31 مايو سنة 1980 والمتضمن احداث مركز الخدمات الجامعية بالحراش،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 31 مايو سنة 1973 والمتضمن تنظيم القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 31 مايو سنة 1973 والمتضمن تنظيم القرار المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1390 الموافق 5 فبراير سنة 1971 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بمدينة الجزائر ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1400 الموافق 28 يونيو سنة 1980 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية في الجزائر الوسطى ونوعيتها ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : تلحق المؤسسات الآتى ذكرها بمركز الخدمات الجامعية في الجزائر الوسطى :

1 تشتمل مؤسسة الجزائر الوسطى على :

— الحي الجامعي، طريق فرنان جنفى بمدينة الجزائر ،

— الحي والمطعم الجامعيين، 4 نهج الدكتور طرولار بمدينة الجزائر،

— الحي الجامعي ، 41 نهج شارع أبوحمو بمدينة الجزائر ،

— الحي الجامعي، 23 شارع لاروبيرتسو بمدينة الجزائر ،

— المطعم الجامعي، 10 شارع العقيد عميروش بمدينة الجزائر ،

— المطعم الجامعي، شارع الاستقلال بمدينة الجزائر .

2 — تشتمل مؤسسة ابن عكنون على الحي والمطعم الجامعيين : طالب عبد الرحمن ،

3 — تشتمل مؤسسة الحي الجامعي للبنات بابن كنون على الحي والمطعم الجامعيين : مسعودة بيج .

المادة 2 : تلغى أحكام القرار المؤرخ في 15 بان عام 1400 الموافق 28 يونيو سنة 1980 والمتضمن

قرار مؤرخ في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980 يتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بوهران.

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم 71 — 53 المؤرخ في 8 ذى الحجة عام 1390 الموافق 4 فبراير سنة 1971 والمتضمن احداث مركزين للخدمات الجامعية والمدرسية بوهران وقسنطينة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 126 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن تعديل القانون الاساسى السارى على مركزى الخدمات الجامعية والمدرسية بوهران وقسنطينة ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 20 شعبان عام 1393 الموافق 18 سبتمبر سنة 1973 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية والمدرسية بوهران ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تلحق المؤسسات الآتى ذكرها بمركز الخدمات الجامعية فى وهران :

- 1 — تشتمل مؤسسة السانية على :
— الحي الجامعى للسانية ،
— المطعم الجامعى لهذا الحي .
- 2 — تشتمل مؤسسة 17 يونيو الكائنة بالكمول طريق تلمسان على :
الحي الجامعى ، 17 يونيو ،
— المطعم الجامعى لهذا الحي .
- 3 — تشتمل مؤسسة التطوع الكائنة بالدرسة الوطنية العليا للدراسة المتعددة التقنيات ، طريق السانية على :
— الحي الجامعى « المتطوع » ،
— مطعم هذا الحي .

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1400 الموافق 28 يونيو سنة 1980 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية فى الحراش ونوعيتها ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تلحق المؤسسات الآتى ذكرها :
بمركز الخدمات الجامعية فى الحراش :

1 — تشتمل مؤسسة الحراش على الحي الجامعى والمطعم «عمار بوراوى» ،

2 — تشتمل مؤسسة القبة على الحي الجامعى والمطعم الكائنين بالقبة القديمة ،

3 — تشتمل مؤسسة حسين داي على الحي الجامعى والمطعم الكائنين بالخروبة ،

4 — تشتمل مؤسسة باب الزوار 1 على الحي الجامعى والمطعم «عبد القادر بن العربى» ،

5 — تشتمل مؤسسة باب الزوار 2 على الحي الجامعى والمطعم الكائنين بباب الزوار .

المادة 2 : تُلغى أحكام القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1400 الموافق 28 يونيو سنة 1980 والمتضمن تحديد عدد المؤسسات الملحقة بمركز الخدمات الجامعية فى الجزائر الوسطى ونوعيتها .

المادة 3 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الخدمات الجامعية والمنح والتكوين فى الخارج ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرز بالجزائر فى 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980 .

عبد الحق رفيق برارحى

- نادي الطالب -

المادة 2 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الخدمات الجامعية والمنح والتكوين في الخارج، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حوز بالجزائر في 8 رمضان عام 1400 الموافق 20 يوليو سنة 1980.

عبد الحق رفيق برارحي

4 - تشتمل مؤسسة حي البدر الكائنة في بولانجي على :

- الحي الجامعي «حي البدر» ،

- مطعم هذا الحي ،

- الاقامة الجامعية «الفليسين».

5 - تشتمل مؤسسة وحدة وسط المدينة على :

- الاقامة الجامعية للدار البيضاء ،

- المطعم الجامعي لمعهد العلوم الطبية ،